الصراع والتنافس بين السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية (2006–1994)

الباحث الأول:
مشتاق طالب عباس

الباحث الثاني:
أ.م.د. اشواق سالم ابراهيم
جامعة سامراء/كلية التربية

الملخص:

كان الصراع والتنافس بين السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية خلال المدة 1994– 2006 جزءا لا يتجزأ من الصراع الفلسطيني الصهيوني؛ كون السلطة الفلسطينية وجدت نفسها ملزمة بتطبيق اتفاقيات الهدنة مع الكيان الصهيوني وعلى رأسها اتفاقية اوسلو 1993مما احدث شرخا كبيرا للصف الفلسطيني وشغل الفلسطينيين بصراع جديد وهو الصراع والتنافس الفلسطيني الداخلي.

الكلمات المفتاحية: السلطة الفلسطينية، فصائل المقاومة، الصراع، حركة حماس.

The Conflict and Rivalry Between the Palestinian Authority and Palestinian Resistance Factions (1994-2006)

Mushtaq Talib Abbas
Dr. Ashwaq Salim Ibrahim
University of Samarra /College of Education

Abstract:

The conflict and rivalry between the Palestinian Authority and Palestinian resistance factions during the period of 1994-2006 was an integral part of the Palestinian-Zionist conflict. The Palestinian Authority found itself obligated to implement truce agreements with the Zionist entity, foremost among them the Oslo Accords of 1993, which caused a significant rift within the Palestinian ranks and occupied the Palestinians with a new conflict: the internal Palestinian struggle and rivalry.

Keywords: Palestinian Authority, resistance factions, conflict, Hamas movement.

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

المقدمة:

شكلت القضية الفلسطينية واحدة من أهم القضايا على الساحة العربية والعالمية منذ عام 1948 وإلى اليوم إذ أصبحت فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني الاستيطاني، واصبحت فلسطين قضية العرب المركزية بل وقضية المسلمين الاولى واستأثر موضوع الصراع العربي الصهيوني حول ارض فلسطين على اهتمام المؤرخين والدراسات الاكاديمية حتى أن الاغلبية الساحقة من الدراسات التاريخية التي تتناول موضوع فلسطين في التاريخ الحديث والمعاصر اهتمت فقط بدراسة الصراع بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني.

وفي هذا البحث سنتناول الجانب الاخر من الصراع والتنافس الذي يدور على ارض فلسطين ألا وهو موضوع الصراع الفلسطيني –الفلسطيني، إذ تشهد الساحة الفلسطينية تنافسا وصراعا يدور بين مختلف الفصائل والحركات والاحزاب الفلسطينية وكذلك بين السلطة الفلسطينية وتلك الفصائل والحركات والاحزاب، فمع تأسيس السلطة الفلسطينية في عام 1994برز نوع جديد من الصراع بين الفلسطينيين انفسهم ألا وهو الصراع بين السلطة الفلسطينية ومعارضيها ولاسيما حركة حماس والجهاد الاسلامي وغيرها إذ وجدت السلطة الفلسطينية نفسها بين امرين إما القيام بقمع حركات المقاومة الفلسطينية او مواجهة عواقب الضغوط الصهيونية والامريكية التي ألزمت السلطة الفلسطينية بتنفيذ بنود اتفاقية اوسلو 1993 التي نصت بنودها على تحمل السلطة الفلسطينية لمسؤولية منع وايقاف هجمات المقاومة الفلسطينية على الاهداف الصهيونية انطلاقا من قطاع غزة والضفة الغربية، ويكون موضوع بحثنا (التنافس والصراع بين السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية 1994–2006) أي: منذ تأسيس السلطة الفلسطينية الى ما قبل حدوث الانقسام الفلسطيني.

التنافس بين السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية

اسباب التنافس بين السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية 1994–2006.

1.**اتفاقيات التسوية:** أدى توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني في الثالث عشر من سبتمبر عام (1993) إلى دخول النظام السياسي الفلسطيني في أزمة كبيرة عنوانها صحة وشرعية التنازل عن الأهداف المتوافق عليها والمتمثلة في برنامج الحد الأدنى وهو إقامة الدولة المستقلة على الأراضي المحتلة عام (1967) وعاصمتها القدس، وحق العودة وتقرير المصير إذ تم التنازل عن ذلك الهدف، وأصبح هناك اختلاف بين قادة النظام السياسي الفلسطيني على تحديد الهدف والوسائل والآليات للوصول للأهداف المحددة(غسان سعيد يوسف، 2009، ص276)

وأسهمت اتفاقيات أوسلو في جعل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تعاني من الضعف، وعدم الفاعلية في تأدية مهامها التي وجدت وأنشئت لأجلها، وتحولت إلى وسيلة لتطبيق برنامج السلطة، بدلا من أن تكون السلطة أداة لتطبيق برنامج المنظمة، إذ إن اتفاقية أوسلو أدت دورا أساسيا وفاعلا في زعزعة استقرار النظام السياسي الفلسطيني لما أفرزته من تغيرات في بنية ذلك النظام وأدواره الوظيفية، وما نتج عنها من علاقة غير واضحة بين المنظمة والسلطة، مما جعل النظام السياسي الفلسطيني نظاما برأسين السلطة من جهة، والمنظمة من جهة ثانية(ناجي شراب، 2010، ص67)

وأدى ذلك الاختلاف بين أطراف النظام السياسي الفلسطيني على اتفاقيات أوسلو إلى حدوث انقسام فلسطيني، إذ أعلنت عشر فصائل رفضها لتلك الاتفاقيات؛ لإغفالها إقامة دولة فلسطينية على حدود واضحة، إذ برزت مشكلة عدم إقامة دولة فلسطينية نتيجة لعدم وجود تواصل جغرافي بين الأراضي الفلسطينية، وخلقت تلك الاتفاقيات مشاكل وخلافات بين القوى والفصائل الفلسطينية(ابو عرب، 2008، ص23-24)

ولأن الأطراف الفلسطينية المعارضة لاتفاقيات أوسلو وعلى رأسها حركة حماس، عدت نفسها غير معنية بتلك الاتفاقات، واستمرت في مقاومتها للاحتلال الصهيوني، فإن الكيان الصهيوني أخذ يماطل في تنفيذ اتفاقاته مع السلطة الفلسطينية، ما لم تقم بكبح جماح المقاومة وإيقاف جهودها(صالح والخالدي، 2015، ص504)

وتطور الأمر لدفع السلطة الفلسطينية إلى سحق القوى الفلسطينية المعارضة ولاسيما حركة حماس، وضرب بنيتها التحتية ومؤسساتها التعليمية والخيرية والاجتماعية. وسواء كانت راغبة أم غير راغبة، فإن السلطة الفلسطينية وجدت نفسها تمضي شوطا بعيدا في محاربة حركة حماس والفصائل الفلسطينية المقاومة للاحتلال، تحقيقا لالتزاماتها في العملية السلمية، وتمكينا لنفسها ونفوذها على الساحة الفلسطينية وتشجيعا للطرف الصهيوني للمضي في العملية السلمية. وهكذا نجح الكيان الصهيوني في وضع حركتي حماس والجهاد الإسلامي وباقي فصائل المعارضة الفلسطينية كعائق في الطريق على السلطة الفلسطينية إن تقوم بضربه أو تحييده حتى تصل إلى ما تحسبه أهدافا وطنية فلسطينية(صالح، الطريق الى القدس، 2014، ص207)، وتعد اتفاقيات التسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني أحد أسباب انتهاكات السلطة

الفلسطينية للحق في حرية الرأي والتعبير فقد جاءت تلك الاتفاقيات مليئة بمضامين ذات أبعاد غير ديمقراطية وقد تجلى ذلك في اتفاقية غزة اريحا[1].

2-هيمنة منظمة فتح ممثلة لمنظمة التحرير وحلفائها على المشهد السياسي منذ انخراط قسم من الفصائل الفلسطينية في تشكيل السلطة الفلسطينية عام 1994 لإعادة بنائها وتشكيلها، مثلت نظاما أحادي الحزب، هيمن فيه فصيل واحد على كل المؤسسات، وقاد السلطة الفلسطينية في إطار برنامجه ومن خلال مؤسساته الحزبية. حركة فتح تشغل ما نسبته من85-90% من المواقع في منظمة التحرير الفلسطينية وتزداد النسبة إذا ما نظرنا إلى المواقع التنفيذية مثل: دوائر اللجنة التنفيذية والسفارات والمواقع المالية وغيرها. واستمر الحال على ذلك النحو خلال عملية بناء السلطة، فاستأثرت فتح بمعظم المواقع القيادية فيها، وغالبية موظفيها، مما جعل السلطة تقاد بنظام الحزب الواحد المهيمن على المواقع القيادية فيها، ولا يقبل أن ينال الآخرون شيئا ويعزز بذلك هيمنته وسلطته(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني(2015)، 2016، ص20-21)

وقامت الاحزاب والفصائل الفلسطينية التي برزت قبل أوسلو بالاصطفاف بعد دخول المنظمة للأراضي الفلسطينية، كنخب معارضة في مواجهة سياسات السلطة الفلسطينية واستطاعت بمعارضتها البروز كقوى مؤثرة لها شعبيتها، وسبب معارضة تلك القوى لسياسات السلطة والمنظمة ؛ لشعورها بالظلم في توزيع المسؤوليات والمناصب فضلا عن أن اختلاف التجارب بين النخب الحزبية المحلية، والنخب الحزبية الفلسطينية في الخارج، في ظل سيطرة السلطة الجديدة بنخبها الوافدة المتشكلة خارج إطار مجتمع الفلسطينيين في الضفة والقطاع، فيما كانت نخب المعارضة المعروفة من الأحزاب الإسلامية وغيرها التي اتخذت موقف مناهضة سياسات المنظمة في مراحل مبكرة، تقف في الطرف الآخر كإحدى خيارات التحالف، ومستقطبي المعارضين الجدد كمنافس قوي للسلطة الوطنية بمؤسساتها(عبدالله، 2018، ص103)

تعدد الفصائل والانشقاقات التنظيمية: بدل أن تكون تلك التعددية السياسية مصدر قوة للمنظمة، وتكريسا حقيقيا للحياة الديمقراطية، تحولت الى نقطة ضعف، إذ شكلت بعض الفصائل امتدادا فكريا وسياسيا للنظام العربي، وتجاوز التنسيق السياسي بين فصيل فلسطيني معين ونظام عربي، عملية التشاور الى التبعية وخدمة سياسات النظام. فضلا عن أن الاتجاهات السياسية التي سيطرت على العالم العربي في تلك المدة، حددت خيارات الفلسطيني الحزبية أيضا(احمد رفيق عوض، 2016، ص11)

---

[1]) **اتفاقية غزة-اريحا:** وهي اتفاقية للحكم الذاتي في فلسطين استمرت خمس سنوات، وبدأت بانسحاب عسكري صهيوني تدريجي من قطاع غزة واريحا خلال شهرين واتفقوا على تاريخ 17 آب 1994 موعدا للانسحاب، للمزيد ينظر: محمد اشتيه المصدر السابق ص 397 .

3-تداخل العمل العسكري و السياسي، حول بعض تلك الأحزاب إلى حركات مسلحة، أكثر منها إلى أحزاب، وذلك ما يفسر وجود جناح عسكري لمعظم الأحزاب و الحركات الفلسطينية لا يخضع أو يتمرد في بعض الأحيان على الجناح السياسي(صحيفة المثقف، 2010، ع1290)

4- التدخل الخارجي: شكل التدخل الخارجي دورا مهما في استمرار التنافس السياسي أو منع وتعطيل المصالحة، وكانت الولايات المتحدة أول فاعل في إيجاد قاعدة سياسية أيديولوجية للانقسام الفلسطيني، وأدت الولايات المتحدة دورا ضاغطا لتعزيز الانقسام، ويجب هنا ألا يغيب عن المتابع أن التدخل الخارجي كان له أثره الفعلي المباشر من جهة، وأن فريقا استعمله لتبرير تعطيل المصالحة الفلسطينية، لذلك السبب، تزايد التأثر العربي و الدولي على الأحزاب و الحركات الفلسطينية، على درجة أن شهدت تلك الحركات انشقاقات و صدامات كثيرة وللمرة الأول في تاريخ فلسطين، يطلق الفلسطيني النار على الفلسطيني، لحسابات و أجندات عربية و غير عربية(عوض، 2016، ص14).

التأثير الخارجي على تشكيل الأحزاب و الحركات، شهد خلال تلك المدة، التمويل و التسليح العلني و العمل لصالح الممول أو الراعي الرسمي(نوفل، 2000، ص25) بقي العامل الإقليمي فاعلا أيضا في تلك المرحلة، فالتأثير الإيراني و التركي و كذلك العربي و ذلك بالتمويل أو الدعم اللوجستي أو التقارب النفعي و المصلحي في ظهور أحزاب جديدة أو تقوية القديمة أو إضعافها(عوض، 2016، ص23) واعتمدت السلطة في بسط سلطتها في مناطق الحكم الذاتي على مجموعة من الأساليب، أبرزها: تأسيس أجهزة أمنية مسلحة، والاعتماد على حركة فتح كقاعدة تنظيمية، وتوزيع الموارد التي بحوزتها وفقا للانتماء السياسي، ومحاولة السيطرة على المنظمات الأهلية، والحد من استقلاليتها، واستمالة بعض تشكيلات المجتمع المحلي، والسعي إلى احتواء المعارضة وتحييدها، والسيطرة على وسائل الإعلام المحلية، وقامت أيضا بتوطيد شرعيتها بتوظيف الصراع مع الكيان الصهيوني(هلال، 2006، ص81)

اهم مميزات نظام الحكم للسلطة الفلسطينية:

انماز النظام السياسي الفلسطيني الذي تقوده السلطة الفلسطينية بعدة اشكالات سببت التنافس والتصادم مع الفصائل والحركات الفلسطينية واهم تلك الاشكالات(جقمان واخرين، 2013، ص73):

1-نقص كبير في الأحكام والمرجعيات الدستورية التي توضح العلاقة بين أطراف النظام السياسي، وذلك نتيجة عدم المصادقة على القانون الأساس.

2- هيمنة السلطة التنفيذية، ممثلة برئيسها على السلطتين التشريعية والقضائية.

3- ضعف آليات مساءلة السلطة التنفيذية، وعدم وجود فصل متوازن بين السلطات.

4- عدم احترام الرئيس والسلطة التنفيذية في كثير من الأحيان لقرارات المجلس التشريعي، وكان ذلك واضحا في تأخير الرئيس إصدار التشريعات أو الامتناع عن إصدارها بشكل كامل، وتعطيل الدور الرقابي للمجلس، وعدم احترام أحكام قانون تنظيم الموازنة.

فئات المعارضة للسلطة الفلسطينية:

يمكن أن نوجز ثلاث فئات من المعارضة للسلطة الفلسطينية وهي:

أولا-المعارضة المؤسساتية: وهي المعارضة التي تنطلق من داخل المؤسسة الوطنية الفلسطينية، أي: من داخل أطر "الشرعية" الفلسطينية كما تمثلها منظمة التحرير وفصائلها وهيئاتها وجميع الجهات، داخل الأراضي المحتلة وخارجها، التي تدور في فلك المنظمة، أو تعد نفسها امتدادا لها. وتشمل المعارضة المؤسساتية بعض الشخصيات الفتحاوية القيادية وعدد من المستقلين من اتجاهات سياسية مختلفة داخل هيئات منظمة التحرير (مثل: المجلس الوطني، والمجلس المركزي)، وبعض الشخصيات المحسوبة على"الخط الوطني" في الأراضي المحتلة وساحات الخارج العربية والدولية، علاوة على قطبي المعارضة التقليديين: الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية(الخالدي والاغا، 2016)

ثانيا_المعارضة الإسلامية: تتمثل أساسا في التيار الإسلامي داخل الأراضي المحتلة (حماس، والجهاد الإسلامي)، والحركات الحليفة القريبة منها في الخارج، ولاسيما حركة "الإخوان المسلمين" الناشطة في الساحة الفلسطينية – الأردنية . وتضم المعارضة الإسلامية، كذلك، شخصيات مستقلة داخل الأراضي المحتلة وخارجها. فضلا عن أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار امتداداتها العربية والإقليمية، وشبكة العلاقات والاتصالات بين التيار الإسلامي الفلسطيني والحركات الإسلامية المؤثرة في الكثير من ساحات المنطقة، إذ أصبحت أهمية "المعارضة" الإسلامية اليوم تنبع من كونها ظاهرة بارزة بصورة خاصة داخل فلسطين، ساحة الحسم الرئيسة في المرحلة الراهنة(صحيفة الشرق الاوسط، 1994).

ثالثا_المعارضة الخارجية: وهي تشمل الفصائل والقوى التي لم تدخل منظمة التحرير الفلسطينية قط (مثل: "فتح – الانتفاضة أو "فتح – المجلس الثوري)، أو تلك التي كانت تعمل تحت لواء المنظمة في مرحلة من المراحل لكنها لم تعد إليها حتى الآن لأسباب مختلفة (مثل: "الجبهة الشعبية – القيادة العامة"، أو "الصاعقة"). وبصورة عامة، تمثل تلك الفصائل والقوى وبعض الشخصيات المستقلة المؤتلفة معها، طروحات مشتقة من السياسات التي قامت عليها "جبهة الصمود والتصدي" وجبهة الرفض" عقب اتفاقية السلام المصرية – الصهيونيه وإن تكن تجمع ما بين درجات متفاوتة من ذلك الرفض، ابتداء بالطعن في شرعية منظمة التحرير وقيادتها نفسها، وانتهاء بالتقاطع مع بعض التيارات داخل الخط المؤسساتي المركزي(الخالدي والاغا، 1995).

اجراءات السلطة الفلسطينية ضد فصائل المقاومة الفلسطينية:

تعرضت فصائل المقاومة الفلسطينية لضغط فلسطيني والكيان الصهيوني مشترك بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، وبدء مشروع الحكم الذاتي في أراضي السلطة الفلسطينية. مما زاد من صعوبة عمليات المقاومة الفلسطينية بشكل عام، ونتج عن ذلك احتكاكات وصدامات مؤسفة بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية، فمع كل عملية لفصائل المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال كانت السلطة الفلسطينية تقوم بحملة اعتقالات واسعة في صفوف فصائل المقاومة الفلسطينية بشكل عام، وفي صفوف حركتي حماس والجهاد والإسلامي بشكل خاص(صالح، الطريق الى القدس، 2014، ص207).

وذكر ستيفن بيليتير في دراسة نشرها معهد الدراسات الاستراتيجية في الكلية الحربية للجيش الأمريكي، إن رئيس الحكومة الصهيونية إسحق رابين[2] ووزير خارجيته شيمون بيريز[3] قررا أن يعهدان لياسر عرفات ومنظمة التحرير بالقيام بدور الشرطي بالوكالة لقمع الانتفاضة وسحق المقاومة(صالح، السلطة الفلسطينية دراسة في التجربة والاداء، 2015، ص504).

إن مسيرة الأحداث لم تمنع من حدوث احتكاكات وصدامات مؤسفة. فمع كل عملية مقاومة ضد "الصهاينة، كانت السلطة الفلسطينية تقوم بحملة اعتقالات واسعة في صفوف حماس، والجهاد الإسلامي، وفصائل المعارضة. ومنذ أيار/ مايو 1994 وحتى آب / أغسطس 1995، شنت

---

[2])**إسحق رابين:** ولد في القدس في 11 آذار/ مارس عام 1922م ونشأ في تل أبيب إذ درس الزراعة وانضم إلى منظمة البالماخ الصهيونية عند تأسيسها، وشارك مع موشيه دايان في مهام لصالح الحلفاء عندما غزت سوريا عام 1941م، تولى منصب نائب قائد البالماخ عام 1947م، وفي عام 1954م أرسل إلى بريطانيا للدراسة في كلية الاركان وتولى القيادة الشمالية لـ (الكيان الصهيوني) للمدة من 1956 – 1958م، ارتبط اسمه بالخطة الصهيونية لحرب عام 1967م، شغل منصب رئيس الوزراء 1974 1977م وعين رئيسا لحزب العمل في شباط / فبراير 1992م، وفي حزيران/ يونيو من العام ذاته أصبح رئيسا للوزراء، انتهت حياته على يد متطرف صهيوني يدعى ايمال عامج في 4 تشرين الأول/ عام 1995م، للمزيد ينظر: (الخوري، 2000، ص28).

[3])**شيمون بيريز:** ولد في بولندا. عام 1921م، اسمه الحقيقي شمعون السكي، هاجر إلى فلسطين عام 1934م، شغل للمدة من 1941– 1944م منصب الأمين العام للشبيبة العاملة في عام 1947م انضم إلى عصابة الهاغانا، وبعد حرب 1948م أصبح قائدا للقوات البحرية، ثم ترأس بعثة وزارة الدفاع للمدة من 1950– 1952م إلى واشنطن لتعزيز القدرات العسكرية لبلاده، تولى العديد من المناصب منها: منصب مدير عام في وزارة الدفاع من 1953–1959، وأصبح وزيرا للدفاع عام 1974م في حكومة إسحق رابين، ومن عام 1984 – 1986م شغل منصب رئاسة الوزراء، يعد بود من أبرز السياسيين الذين يدعون إلى التسوية مع العرب والتقى لهذا الغرض بالعديد من المسؤولين العرب سرا وعلانية، ألف العديد من الكتب منها: كتاب الشرق الاوسط الجديد للمزيد ينظر: (الشريدة، 1985م، ص85–86).

السلطة الفلسطينية 12 حملة اعتقال شملت أكثر من ألف فلسطيني وخلال شهر واحد فقط19/4_1995/5/19 داهمت قوات السلطة الفلسطينية زهاء 57مسجدا 138 مرة، إذ تعرضت للتفتيش والعبث، والتخريب(داود سليمان، 1995، ص135). وفي 7/2/1995 أصدر رئيس السلطة ياسر عرفات قرارا بإنشاء "محكمة أمن الدولة" وهي محكمة عسكرية قضاتها من ضباط الأمن، وبدأت عملها في 1995/4/9. وحتى/5/27/ 1995. كانت قد حاكمت ما لا يقل عن 33 شخصا معظمهم من حماس أو الجهاد الإسلامي، وتمت المحاكمات بعد منتصف الليل وبشكل سري ولم تشهدها الصحافة أو الإعلام، وبعضها لم يستغرق سوى دقائق معدودة. وقد دانت منظمة العفو الدولية تلك المحاكم وطالبت السلطة الفلسطينية بإيقافها فورا، توعد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، في حديث صحفي مع مجلة دير شبيجل الألمانية بالتصدي لمن وصفهم بـ "خصوم السلام"، وذلك بعد أن اتخذوا "العنف" وسيلة للمعارضة، بحسب تعبيره، مشددا على أن ما حصل عليه بعد توقيع اتفاقية طابا يعد شهادة ميلاد للدولة الفلسطينية(صحيفة المشرق، 1995/10/10).

وفي ذلك دلالة واضحة من عرفات على محاربة كل من يحاول أن يتعرض لمشروع الدولة الفلسطينية. وأعلن عرفات أن السلطة الفلسطينية ستواصل التعاون مع "الكيان الصهيوني؛ لمنع تكرار العمليات الاستشهادية(صحيفة الحياة، 1995/8/23).

ومثل سلوك الأجهزة الأمنية وسياساتها في التعامل مع الشأن الوطني الفلسطيني أزمة دائمة. فمع كل خطوة من خطوات المصالحة تسارع الأجهزة الأمنية في ملاحقة عناصر المقاومة وتنفيذ حملات اعتقال وتوقيف وتحقيقات لصالح الاحتلال، وتعاون أمني مع العدو وتبادل للأدوار في الاعتقال والتحقيق مع المعارضين للسلطة الفلسطينية(صالح واخرين، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2015، ص23).

ولذلك كانت الأسباب المعلنة لمشاركة حماس في الانتخابات التشريعية وفي السلطة لاحقا هي رغبة حماس في حماية نفسها من بطش السلطة الفلسطينية فضلا عن وضع حد للفساد الذي ضرب المؤسسة الفلسطينية وذلك بإصلاحها وتغيير واقعها السلبي ومن ثم تجسيد هدف الحركة الرامي الى منع التسوية والاستسلام(الصمادي، 2008، ص253).

وكان من أكثر الحوادث الدموية المجزرة التي ارتكبتها الشرطة الفلسطينية في 1994/11/4/ضد المصلين الذين كانوا ينوون الخروج بمسيرة سلمية بعد صلاة الجمعة من مسجد فلسطين في غزة، مما أدى إلى استشهاد 13 مصليا، وجرح أكثر من 200 آخرين، وقد عرفت بـ "مجزرة الجمعة الأسود". واتهمت حماس السلطة بتدبير المجزرة، وحملتها المسؤولية، واتهمتها بأنها تسعى لإرضاء الكيان الصهيوني وإثبات أنها تستطيع –وبجدارة– قمع المقاومة

الفلسطينية، وبصورة لا يقدر عليها "الكيان الصهيوني(صالح، الطريق إلى القدس، 2014، ص209-210).

واتهمت السلطة الفلسطينية حركة حماس باستعمال المساجد للتحريض على السلطة، ولتخزين الأسلحة(صحيفة الدستور، 1995/5/18). واتهمتها بالتخطيط للحرب ضد السلطة الفلسطينية والتحضير لاغتيال الرئيس عرفات(صالح، الطريق الى القدس، 2014، ص212)، والتحضير لاغتيال موسى عرفات، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في السلطة الفلسطينية(صحيفة لشرق الأوسط، 1995/8/22).

ونفت حماس ذلك، واتهمت الطيب عبد الرحيم أمين عام رئاسة السلطة، بالتخصص في إصدار البيانات المزورة باسم حماس وكتائب القسام وتلفيق الوثائق، وأكدت حماس نهجها القائم على رفض مبدأ الاغتيال السياسي، واستعمال العنف لحسم الخلافات بين ابناء الشعب الواحد. وأكدت أن جهادها موجه ضد الاحتلال الصهيوني، وأن سلطة الحكم الذاتي تمارس لعبة خطيرة بالتصدي للشعب الفلسطيني ومؤسساته وقواه المجاهدة (صالح، 2014، ص 212-213).

وكانت أشد الحملات الأمنية الفلسطينية ضد حركتي حماس والجهاد الإسلامي قد تمت في شهري آذار / مارس، ونيسان / أبريل 1996 بعد سلسلة العمليات التي هزت الكيان الصهيوني (صالح، 1998، ص127). إذ تم استهداف البنية التحتية للحركتين. وقد أشاد رئيس أركان الجيش ورئيس جهاز المخابرات الصهيوني الداخلي بالتحرك المنهجي" الذي يقوم به رئيس السلطة ياسر عرفات ضد المقاومة(صحيفة الرأي، 1996/4/18).

واكد مؤتمر شرم الشيخ، الوقوف بكل حزم ضد أعمال (الإرهاب)، وبذل أقصى الجهد لتحديد مصادر تمويل تلك الجماعات(مجلة الدراسات الفلسطينية، 1998، ص34) .وادان محمد جهاد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ممارسات الأجهزة الأمنية الفلسطينية ضد حركات المقاومة الفلسطينية، وبالتحديد حركة حماس، ووصف تلك الإجراءات بأنها "قمعية وغير مبررة"، وقال: إن حماس جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية، ولا يجوز للسلطة الفلسطينية أن تقوم باتخاذ إجراءات قمعية ضدها (صحيفة الحياة، 1996/3/28).

وأشار المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن السلطة الفلسطينية كانت تعتقل المواطنين الفلسطينيين على خلفية ميولهم أو انتمائهم لحركات المقاومة الفلسطينية. تحت ضغوط ومحاولات ابتزاز من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. وذكر المركز أن السلطة الفلسطينية أغلقت أكثر من عشرين مكتبا لمؤسسات إسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقد تم تنفيذ أوامر الإغلاق لمعظم تلك المؤسسات في1997/9/25(المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 1997).

وعانت فصائل المقاومة الفلسطينية بشكل عام، وحركة حماس بشكل خاص، من الحملات الأمنية للسلطة الفلسطينية منذ سنة 1996 حتى اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول سبتمبر 2000، فلم تنفذ حماس خلال سنتي 1997–1998 سوى عمليتين استشهاديتين فضلا عن عدد من العمليات التي لم تؤثر على المسار العام للتسوية، وعلى الرغم من ذلك، فقد أكدت فصائل المقاومة على استمرار عملياتها المسلحة ضد الكيان الصهيوني، لكنها عدت الدم الفلسطيني خطا أحمر، وامتنعت عن أي مواجهات مع سلطة عرفات قد تؤدي إلى حرب أهلية (الحمد واخرين، 1999، ص26–270).

-التنافس بين السلطة والفصائل الفلسطينية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000

لم تستطع السلطة مقاومة أو تعطيل تيار الانتفاضة الجارف، فحاولت التعامل معه والاستفادة منه سياسيا لتحقيق مكاسب تفاوضية، وأعطت الانتفاضة فصائل المقاومة دفعة جديدة لإثبات صحة برامجها. وقد شجع ذلك التيار المطالب بالمقاومة المسلحة في حركة فتح على المشاركة في الانتفاضة، فظهرت كتائب الأقصى التابعة لفتح التي كان لها دور كبير، ولاسيما في العمليات التي تنفذها داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعبارة أخرى، فإن فصائل المقاومة، وعلى رأسها حركة حماس، نجحت خلال انتفاضة الأقصى في جر السلطة الفلسطينية، وكثير من عناصر فتح، إلى خانة المقاومة. وتمكنت من فرض أجندة الانتفاضة على السلطة، فضلا عن إرباك وتعطيل خط التسوية(صالح، 2013، ص17–18).

وأفضت انتفاضة الأقصى إلى وضع جديد فيما يتعلق بالتزامات السلطة الفلسطينية تجاه الاحتلال الصهيوني والقاضية بمنع عمليات المقاومة، وجمع أسلحتها، واعتقال أعضاء الفصائل المقاومة. وتم إيقاف معظم عمليات الاعتقال على خلفية سياسية، وتم الإفراج عن معظم المعتقلين السياسيين. وذكر رئيس جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية العقيد جبريل الرجوب، في 6/16 /2001. في حديث لإذاعة "صوت فلسطين"، أن أجهزة الأمن الفلسطينية لن تعتقل أي فلسطيني إلا إذا خرق قوانين السلطة الأمني(صحيفة الشرق الاوسط، 2006/1/17).

وبعد استقالة محمود عباس من رئاسة الوزراء في9/6/ 2003 خرج محمد دحلان من التشكيلة الحكومية لأحمد قريع، واختفى مرة أخرى، ليعود صيف 2004 ويحرك عناصره، لإثارة الفوضى في شوارع قطاع غزة، معلنا أنه يقود حركة إصلاح ويحارب الفساد. ورأى البعض أن تلك الأفعال محاولة للانقلاب على عرفات. واتهم دحلان عرفات ومسؤولين بالسلطة بإضاعة خمسة مليارات دولار من المساعدات الخارجية للسلطة بطريقة غير واضحة، وأنهم تلاعبوا بذلك المبلغ، وقال:

"ذهبت تلك الأموال مع الريح"، وإن عرفات يجلس على جثث الفلسطينيين (صحيفة الوطن الكويتيه، 2004/8/1).

وعلى الرغم من أن حماس والجهاد لم تخف وقوفها إلى جانب الرئيس الفلسطيني، وأن عددا كبيرا من كوادر وناشطي فتح، وقطاعات شعبية واسعة، تحركت لدعم الرئيس الفلسطيني، فإن أحدا لم يستطع إخفاء حقيقة انقسام فتح على ذاتها. خلال العام التالي 2005، ازداد ذلك الانقسام تفاقما، على الرغم من مظاهر الوحدة الحركية التي رافقت وفاة الرئيس عرفات(التقرير الستراتيجي الفلسطيني2015، 2016، ص83).

وبرز موقف لافت للرئيس عباس من عمليات المقاومة في2006 /4/17 إذ نفذت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في ذلك اليوم عملية استشهادية في تل أبيب أوقعت تسعة قتلى، رآها عباس "عملية إرهابية" ووصفها بأنها " حقيرة (صحيفة الخليج2004/6/18) ذلك الموقف غير المسبوق من أي مسؤول فلسطيني تجاه تلك العمليات، أسهم في تعزيز النظرة لعباس على أنه يبتعد كثيرا عن مجمل مواقف التيارات الوطنية الفلسطينية في التعامل معها وقد رفضت الفصائل الفلسطينية تصريحات عباس وطالبته بالاعتذار للشعب الفلسطيني(صحيفة الخليج 2006/4/19).

وفي حزيران 2007، وصل النظام السياسي الفلسطيني إلى طريق مسدود، ولم يعد بين حركة فتح التي بيدها رئاسة السلطة الفلسطينية، وحركة حماس التي كانت تشكل الحكومة وتمتلك الأغلبية البرلمانية فبعد مدة لم تدم طويلا عقب الانتخابات التشريعية العام 2006 لجأ الطرفان إلى استعمال العنف خلال خلافاتهما السياسية، ووقعت أحداث مؤسفة في قطاع غزة راح ضحيتها أكثر من 500 فلسطيني، ونتج عن ذلك سيطرة حركة حماس على مؤسسات السلطة وأجهزتها في قطاع غزة، وما أصبح يعرف منذ ذلك الوقت بحالة الانقسام الفلسطيني، وهي الحالة المتمثلة في توقف أعمال المجلس التشريعي، ووجود حكومتين فلسطينيتين، واحدة في الضفة والأخرى في غزة، كل منهما تدعي شرعية دستورية وسياسية، وتجد لنفسها النصوص القانونية التي تخدم وتبرر وجودها، وكل منهما يمارس أشكال القمع والتضييق والإقصاء على عناصر الطرف الآخر ومؤسساته(جقمان واخرين، 2013، ص65).

الخاتمة:

قضية فلسطين كانت ولا تزال قضية العرب والمسلمين الأولى في وقتنا الحالي، وهي قضية عالمية؛ لتدخل جميع القوى العالمية في الشأن الفلسطيني ولاسيما القوى الغربية المؤسسة والداعمة للكيان الصهيوني، والتنافس والصراع الداخلي الفلسطيني ولاسيما بين السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية كان له الأثر الأكبر في ضياع القضية الفلسطينية. التنافس والاقتتال بين حركة فتح وحركة حماس كبد الشعب الفلسطيني ولا يزال خسائر بشرية ومادية فادحة كان بالإمكان توجيهها لقتال الصهاينة الطرف المستفيد الأول من ذلك الصراع الفلسطيني – الفلسطيني.

إن اتفاقية أوسلو 1993 هي أسوأ اتفاقية في تاريخ الصراع العربي الصهيوني؛ كونها مهدت الطريق للتنافس والصراع والاقتتال بين الفلسطينيين.

السلطة الفلسطينية التي أسست عام 1994 كأحد نتائج اتفاقية أوسلو المشؤومة كانت ولا تزال تشكل نكبة على الشعب الفلسطيني؛ كونها تقوم بدور حماية المصالح الصهيونية ومنع هجمات المقاومة الفلسطينية واعتقال المقاومين الفلسطينيين بل وحتى قتلهم.

السلطة الفلسطينية منذ نشأتها وحتى اليوم تقدم التنازلات تلو التنازلات مقابل تعنت صهيوني لا يلتزم بأي اتفاق ابرم مع السلطة الفلسطينية .

قائمة المصادر والمراجع:

Reference:

1. ابوعرب، خليل. (2008). اثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.
2. التقرير الستراتيجي الفلسطيني لسنة2015. (2016). الاصدار الرابع معهد فلسطين للدراسات الستراتيجية. غزة.
3. جقمان، جورج واخرين. (2013). اوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة. المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية (مواطن) .رام الله.
4. الحمد، جواد واخرين. (1999). دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس 1982–1996. مركز دراسات الشرق الأوسط. ط3. عمان–الاردن.
5. الخالدي، احمد سامح وحسين جعفر الاغا. (1995). المعارضة الفلسطينية دور حيوي في المرحلة المقبلة. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد11.
6. الخوري، جوزيف. (2000). طوق الاتفاقات العربية الإسرائيلية اتفاق غزة أريحا وماذا بعد، دار انابوليس. ط2. بيروت.

7. سعيد يوسف، غسان. (2009). اثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.
8. سليمان، داود. (1995). السلطة الوطنية الفلسطينية في عام(1994–1995). مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان–الاردن.
9. شراب، ناجي. (2010). الاصلاح والديمقراطية والحكم الرشيد دراسة منهجية في النموذج الفلسطيني. جامعة الازهر. غزة.
10. الشريدة، محمد. (1985). شخصيات اسرائيلية مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق. بيروت 1985م.
11. صحيفة الحياة (1995. 23اب)
12. صحيفة الحياة (1996. 28اذار)
13. صحيفة الخليج (2006. 18نيسان)
14. صحيفة الرأي (1996. 18نيسان)
15. صحيفة الرأي(1995. 25اب)
16. صحيفة الشرق الأوسط، (1995. 22اب)
17. صحيفة الشرق الاوسط. (2006. 17كانون الثاني)
18. صحيفة الشرق الاوسط.(1994).
19. صحيفة المثقف(2010.ع1290)
20. صحيفة المشرق(1995. 10تشرين الاول)
21. صحيفة الوطن الكويتية (2004. 1اب)
22. الصمادي، حمزة عبد الحميد. (2008). تجربة منظمة التحرير الفلسطينية من المقاومة المسلحة الى التسوية السلمية 1964–2006. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
23. عوض، احمد رفيق. (2016). مستقبل الاحزاب والحركات الفلسطينية. جامعة القدس المفتوحة. فلسطين.
24. صالح، محسن والخالدي. احمد مبارك (2015). السلطة الوطنية الفلسطينية 1994–2013 دراسات في التجربة والاداء. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
25. محمد، محسن. (2013). حماس دراسات في الفكر والتجربة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت.
26. محمد صالح، محسن(2014). الطريق الى القدس. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت، ط5.
27. محمود، عبدالله دعد(2018). التغييرات في تكوين وتوجهات النخبة الفلسطينية واثرها على القرار السياسي الفلسطيني 1993–2016. كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية. نابلس.
28. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (1997).

29.هلال، جميل. (2006). التنظيمات والاحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني. مؤسسة مواطن. رام الله–فلسطين.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Abu Arab, Khalil (2008). The Impact of the Second Palestinian Legislative Elections on the Palestinian Democratic Transformation, Master's Thesis (Unpublished). An-Najah National University, Palestine, 2008.
2. The Palestinian Strategic Report for the Year 2015, (2016). Fourth Edition, Palestine Institute for Strategic Studies, Gaza, 2016.
3. Giacaman, George and others (2013). Papers on the Palestinian Political System and the Transfer of Power, Palestinian Institute for Democracy Studies (Muwatin), Ramallah, 2013.
4. Al-Hamad, Jawad and others (1999). A Study in the Political Thought of the Islamic Resistance Movement Hamas 1982-1996.Middle East Studies Center, 3rd ed., Amman, Jordan, 1999.
5. Al-Khalidi, Ahmed Sameh and Hussein Jaafar Al-Agha (1995). The Palestinian opposition has a vital role in the next phase, Journal of Palestine Studies, Issue 11.1995.
6. Al-Khoury.Joseph, (2000). The ring of Arab-Israeli agreements, the Gaza-Jericho agreement and what comes next, Annapolis House, 2nd ed., Beirut, 2000.
7. Saeed Yousef, Ghassan (2009). The impact of the duality of power on political development in the Palestinian National Authority after the second legislative elections, Master's thesis (unpublished), College of Graduate Studies, An-Najah National University, Palestine, 2009.
8. Suleiman, Daoud (1995). The Palestinian National Authority in the year (1994-1995), Center for Middle East Studies, Amman, Jordan, 1995.
9. Shurab, Naji (2010). Reform, democracy and good governance, a systematic study in the Palestinian model, Al-Azhar University, Gaza, 2010.
10. Al-Shuraidah, Muhammad (1985). Israeli Personalities Center for Strategic Studies, Research and Documentation, Beirut 1985 AD.
11. Al-Hayat Newspaper (1995, August 23)
12. Al-Hayat Newspaper (1996, March 28)
13. Al-Khaleej Newspaper (2006, April 18)
14. Al-Rai Newspaper (1996, April 18)
15. Al-Rai Newspaper (1995, August 25)
16. Al-Sharq Al-Awsat Newspaper, (1995, August 22)
17. Al-Sharq Al-Awsat Newspaper, (2006, January 17)
18. Al-Sharq Al-Awsat Newspaper, (1994).
19. Al-Muthaqaf Newspaper (2010, No. 1290)
20. Al-Mashreq Newspaper (1995, October 10)
21. Al-Watan Kuwaiti Newspaper (2004, August 1)
22. Al-Samadi, Hamza Abdul Hamid (2008). The Experience of the Palestine Liberation Organization from Armed Resistance to Peaceful Settlement 1964-2006. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Graduate Studies.An-Najah National University, Palestine, 2008.
23. Awad, Ahmed Rafiq. (2016). The Future of Palestinian Parties and Movements.Deanship of Scientific Research and Graduate Studies, Al-Quds Open University, Palestine, 2016.

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

24. Muhammad Salih, Mohsen and Al-Khalidi, Ahmed Mubarak (2015). The Palestinian National Authority 1994-2013 Studies in Experience and Performance, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut, 2015.
25. Muhammad Salih.Mohsen (2013). Hamas Studies in Thought and Experience. Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut, 2013.
26. Muhammad Salih, Mohsen (2014). The Road to Jerusalem, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut, 2014, 5th ed.
27. Mahmoud Abdullah, Daad (2018). Changes in the composition and orientations of the Palestinian elite and their impact on the Palestinian political decision 1993-2016, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University.Nablus, 2018.
28. Palestinian Center for Human Rights (1997)
29. Hilal Jamil (2006). Palestinian political parties and organizations between the tasks of internal democracy.political democracy and national liberation.Muwatin Foundation. Ramallah, Palestine, 2006.